The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

رداً على بيان مكتب رئيس الوزراء بتاريخ ١٤ أيلول الجاري، وتعقيباً على توقيف هيئة القيادة، صدر عن رئيس حزب حراس الأرزــ حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

١- إن الحزب آمن منذ إنطلاقته في ١٣ نيسان ١٩٧٥ بلبنانية لبنان، ورفض وما يزال يرفض نعته بنعوت خارجية غريبة عن هويته الأصيلة وتقاليده العريقة وتراثه العظيم.

٢- إن الحزب أعلن منذ العام ١٩٩٠ رفضه لإتفاق الطائف الذي زوَّر هوية لبنان وحوَّل الدولة إلى مسخ من ثلاثة رؤوس تتهادن حيناً وتتقاتل أحياناً، الأمر الذي ساهم إلى حدٍّ بعيد في فرز اللبنانيين ضمن مربّعات طائفية، وأحدث خللاً في بنية الدولة وشللاً على صعيد المؤسسات الرسمية والدستورية وأدّى إلى إفقار البلاد وإفراغ الخزينة... وعلى هذا الأساس طالبنا وما زلنا نطالب بالعودة إلى دستور العام ١٩٢٦ الذي هو من أفضل دساتير العالم مع إلغاء المادة ٩٥ وجعل منصب رئاسة الجمهورية مفتوحاً أمام جميع اللبنانيين لا فرق بين واحدٍ وآخر إلا بالجدارة كما ورد في المؤتمر الصحافي.

٣- إن شعار "لن يبقى فلسطيني على أرض لبنان" هو الشعار الرسمي للحزب، أطلقناه في العام ١٩٧٥ وما نزال متمسّكين به، مع الإشارة إلى أن هذا الشعار الذي يعني عملياً رفض التوطين أصبح مع الوقت شعار الدولة الرسمي وأحد ثوابتها السياسية. أما مقولة "على كل لبناني أن يقتل فلسطينياً" فهو من مخلفات الحرب ولا يمثّل قناعات الحزب، ولم يرد ذكره في المؤتمر الصحافي الأخير لا من قريب ولا من بعيد بل جرى دسّه للتشويش بدليل إن جريدة السفير تفرّدت في نشره دون غيرها من وسائل الإعلام التي حضرت المؤتمر وكانت شاهدة على وقائعه. وبالمناسبة نقول إن الحزب تفرّد عن غيره من الأحزاب في نظافة الكفّ وثبات الموقف، وحافظ دائماً على شرف السلاح ولم يستعمله يوماً خارج جبهات القتال أو خارج المناقبية الحزبية العالية التي إشتهر بها والتي يشهد لها الجميع.

٤- إن القاصي والدّاني يعرف إن الجهاز القضائي كان مثله مثل باقي أجهزة الدولة اللبنانية خاضعاً كليّاً أو جزئيّاً للهيمنة السّورية، وإن الكثير من الأحكام كانت تأتي إليه معلبة من دمشق مروراً بعنجر، وبنوع خاص أثناء الحقبة "العضّومية" السوداء وما تخللها من ملاحقات إعتباطية ومسلسلات فضائحية كفضيحة بنك المدينة وغيرها وغيرها... وإلا كيف نفسّر الأحكام الجائرة التي صدرت بحق العماد عون ونشطاء التيار الوطني والقوّات اللبنانية وغيرهم؟؟ وإذا كانوا فعلاً يغارون على القضاء مثلما نغار نحن، فليتفضلوا ويكشفوا لنا قتلة القضاة الأربعة في صيدا وعلى قوس المحكمة!!!

وقبل أن نختم نطرح الأسئلة التالية على غيارى العروبة في لبنان:

– ماذا فعلت العروبة لوقف الغزوة الفلسطينية البربرية على لبنان منذ العام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٧٦؟ وهل حرّكت ساكناً لوقف المجازر الجماعية الرهيبة التي إرتكبها الفلسطينيون وعملاؤهم في الدامور والجيّة والعيشية وعينطورة وتل عبّاس ورحبة وشكا وغيرها وغيرها فأتت على الأطفال والنساء والشيوخ ولم توفر الأعراض والمقدّسات؟؟

– ماذا فعلت العروبة لوقف الغزوة السّورية على لبنان والتي إستباحت الأرض والشعب والكيان والسيادة؟؟ وهل منعت النظام السّوري من إغتيال الشخصيات اللبنانية الواحد تلو الآخر من سليم اللوزي إلى كمال جنبلاط إلى ناظم القادري إلى رياض طه إلى الشيخ حسن خالد إلى الشيخ محمّد عساف إلى الشيخ طه الصابونجي إلى الشيخ بشير الجميّل إلى رينه معوّض وأخيراً إلى رفيق الحريري ومن ثم سمير قصير وجورج حاوي؟؟

– وإذا كانت حرّية الرأي والكلمة ما زالت ممنوعة في لبنان كما كانت في زمن الإحتلال السّوري، فماذا تغيّر إذاً بعد التحرير وبعد ١٤ آذار؟؟ وأين أصبحت ثورة الأرز؟؟ وأين هي مناخات الحرّية والديمقراطية التي يتغنّون بها؟؟

وعليه، يطالب الحزب ومعه كل اللبنانيين الشرفاء بإخلاء سبيل الرّفاق حبيب يونس وجوزيف طوق وناجي عودة وبقيّة الرّفاق فوراً مع تقديم الإعتذار عن الإساءَة التي تعرّضوا لها.

أما بيان الحزب التقدّمي الإشتراكي فلن نردّ عليه لأنه لا يستحق شرف الرَّد.

لبَّــيك لبــنان

أبو أرز
في ١٥ أيلول ٢٠٠٥